

رقابة دستورية التنظيمات عملاً بالتعديل الدستوري 2020

Constitutional oversight of organizations in accordance with the 2020 constitutional amendment

بوشنة ليلة

جامعة أحمد درايعة، أدرار (الجزائر)، lilabouchenna2025@gmail.com

تاريخ النشر: 2026/06/11

تاريخ القبول: 2026 /06/10

تاريخ الاستلام: 2026/02/04

ملخص:

تمثل الرقابة الدستورية للتنظيمات آلية قانونية تهدف إلى التأكد من مدى دستورية النصوص التنظيمية وهي ضمان أساسي لحماية مبدأ سمو الدستور بحيث تعمل على ضمان عدم مخالفة التنظيمات للدستور كما تضمن حماية الحقوق والحريات وتتمارس هذه الرقابة من طرف المحكمة الدستورية باعتبارها المختصة حالياً في هذا النوع من الرقابة. إلا أنّ المحكمة الدستورية لا تمارس مهامها من تلقاء نفسها وهو ما يحد من فعاليتها كهيئة رقابة مستقلة إلى جانب تحديات أخرى تحد من صلاحيتها رغم الصلاحيات الممنوحة لها دستورياً والموسعة بالمقارنة مع اختصاصات المجلس الدستوري سابقاً.

كلمات مفتاحية: رقابة دستورية، تنظيمات، محكمة دستورية.

Abstract:

Constitutional oversight of regulations is a legal mechanism that aims to ensure the constitutionality of regulatory texts and is a fundamental guarantee for protecting the principle of the supremacy of the constitution, ensuring that regulations do not violate the constitution and guaranteeing the protection of rights and freedoms. This oversight is exercised by the Constitutional Court, which is currently responsible for this type of oversight.

However, the Constitutional Court does not exercise its functions on its own initiative, which limits its effectiveness as an independent oversight body, in addition to other challenges that limit its powers despite the powers granted to it constitutionally, which are expanded in comparison to the powers of the former Constitutional Council.

Keywords: Constitutional review, regulations, constitutional court.

تعد رقابة دستورية التنظيمات من بين المواضيع الهامة التي عاجلها التعديل الدستوري 2020 إذ تعد الرقابة من بين أهم الآليات القانونية التي تهدف لضمان احترام التنظيمات لمبادئ الدستور وتتجسد رقابة دستورية التنظيمات من خلال الهيئات المختصة بذلك وتعد المحكمة الدستورية المستحدثة بموجب التعديل الدستوري 2020 هي المكلفة حالياً برقابة مدى دستورية التنظيمات بدلا عن المجلس الدستوري القائم في السابق.

تتولى المحكمة الدستورية عدّة مهام فالرقابة على التنظيمات يشكل جزءاً من صلاحياتها لا كل صلاحياتها وفي هذا الخصوص تمارس الرقابة على التنظيمات بصورة مباشرة أو غير مباشرة بهدف حماية مبدأ الشرعية وسيادة القانون من خلال منع صدور واستمرار تطبيق تنظيمات غير مطابقة للدستور.

وبناء على ما سبق يثير موضوع الرقابة الدستورية على التنظيمات العديد من التساؤلات القانونية منها التنظيمات الخاضعة للرقابة، أساليب الرقابة والجهة المكلفة بالرقابة وهو ما يجعل دراستها أمراً ضروريا لفهم دور الرقابة الدستورية في حماية النظام الدستوري.

للإجابة على هذه التساؤلات اعتمدنا على المنهج التحليلي لتحليل مختلف النصوص القانونية ذات الصلة بالموضوع والمنهج التاريخي عند الاقتضاء لإظهار مراحل تطور إجراء الرقابة على التنظيمات في مختلف الدساتير السابقة. وطرحنا في هذا الخصوص الإشكالية التالية: إلى أي مدى تمارس المحكمة الدستورية الرقابة على دستورية التنظيمات في ظل التعديل الدستوري 2020؟

انطلاقاً من هذه الإشكالية قسمنا ورقتنا البحثية لمبحثين أساسيين يتم التطرق في المبحث الأول لاختصاص المحكمة الدستورية في الرقابة على دستورية التنظيمات وفي المبحث الثاني سيتم التطرق لآليات رقابة المحكمة الدستورية على التنظيمات.

المبحث الأول: اختصاص المحكمة الدستورية في الرقابة على دستورية التنظيمات

تملك السلطة التنفيذية أداة قانونية مهمة تهدف من خلالها لتسيير وتنظيم المرافق العمومية في الدولة فلها دور تكميلي للسلطة التشريعية، كما لها دور منفرد إذ يمكنها إصدار تنظيمات مستقلة بإرادة منفردة في المجالات غير المخصصة للسلطة التشريعية. وتستمد السلطة التنفيذية أساسها من الدستور، إلا أنّ هذه التنظيمات خاضعة للرقابة وهذه الأخيرة بحد ذاتها موضوع شاسع لتنوعها (إدارية، قضائية، دستورية...) إلا أنّه سيتم التركيز في هذا المقال على الرقابة الدستورية فقط.

أما التنظيمات المراد رقابتها فهي عدّة إذ هناك تنظيمات صادرة من رئيس الجمهورية وأخرى صادرة من الوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحالة وأخرى صادرة من الهيئات الوزارية والمحلية وهو ما يستدعي منا تبيان التنظيم الخاضع للرقابة الدستورية على اعتبار أنّ الدستور اكتفى بذكر مصطلح التنظيمات¹.

¹ المادة 190فقرة 1 من دستور الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية لسنة 2020 مصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020 صادر بموجب المرسوم رئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2020 ج.ر.ج. عدد 82 الصادر في 30 ديسمبر سنة 2020.

وقبل التطرق لنوع التنظيمات الخاضعة للرقابة الدستورية يفترض علينا أولاً معرفة الأساس القانوني للرقابة على التنظيمات (المطلب الأول) ثم التطرق للتنظيمات الخاضعة للرقابة الدستورية والجهة المكلفة بالرقابة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الأساس القانوني للرقابة على التنظيمات

تخضع التنظيمات للرقابة الدستورية منذ دستور 1989 بعد استحداث المجلس الدستوري الذي كُلف بالسهر على احترام الدستور بحيث منح لهذه الهيئة لأول مرة في الجزائر صلاحية الفصل في مدى دستورية التنظيمات واستمر هذا النوع من الرقابة لغاية تعديل دستور 2020 بحيث تم استحداث جهاز جديد مكلف بهذه الرقابة بدلاً عن المجلس الدستوري وتم توسيع نطاق الرقابة على التنظيمات.

سنبين بذلك في هذا المطلب تكريس الدساتير السابقة في الجزائر للرقابة على دستورية التنظيمات بداية بدستور 1989 (الفرع الأول) ثم نتقل لرقابة مدى دستورية التنظيمات بعد التعديل الدستوري 2020 (الفرع الثاني).

الفرع الأول: رقابة التنظيمات قبل التعديل الدستوري 2020

تضمن مختلف الدساتير الجزائرية لإجراء الرقابة على التنظيمات بعد أن استحدثت هيئة رقابة كلفتها بهذه المهمة وكان ذلك بالتدرج بداية بدستور 1989 (أولاً) دستور 1996 (ثانياً) تعديل دستور 2016 (ثالثاً).

أولاً: رقابة التنظيمات عملاً بدستور 1989

جاء في نص المادة 153 من دستور 1989 على تأسيس مجلس دستوري مهمته السهر على احترام الدستور يكلف بالخصوص بالفصل في دستورية التنظيمات إما برأي قبل أن تصبح واجبة التنفيذ أو بقرار في الحالة العكسية. على أن يتم إخطار المجلس من طرف رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الشعبي الوطني (المادة 155 و 156) والذي يتداول في جلسة مغلقة ليعطي رأيه أو يصدر قراره في غضون عشرين 20 يوم الموالية للإخطار (المادة 157) فإذا قرر المجلس الدستوري عدم دستورية النص التنظيمي يفقد هذا الأخير أثره ابتداء من يوم قرار المجلس (المادة 159)¹.

ثانياً: رقابة التنظيمات وفق دستور 1996

نص دستور 1996 أن المجلس الدستوري مؤسسة رقابة تكلف بالتحقيق في تطابق العمل التنفيذي مع الدستور (المواد 162، 163 و 165) ويتداول المجلس في جلسة مغلقة ويعطي رأيه أو يصدر قراره في مدة عشرين 20 يوم توالي تاريخ الإخطار (المادة 167)، المقدم من طرف رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الشعبي الوطني أو رئيس مجلس الأمة، وهي تشكيلة معدلة بعد أن كانت وفق دستور 1989 من طرف رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الشعبي الوطني دون رئيس مجلس الأمة.

¹ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989 مصادق عليه في استفتاء 23 فبراير 1989، صادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 28 فبراير سنة 1989، ج.ر.ج. عدد 9 الصادر في 1 مارس سنة 1989 (ملغى).

تضمن هذا الدستور كذلك الأثر المترتب عن عدم دستورية التنظيم بحيث اعتبره فاقدًا لأثره من يوم قرار المجلس الدستوري بذلك (المادة 169) كما كان الحال عليه في دستور 1989¹.

ثالثا: رقابة التنظيمات حسب التعديل الدستوري لسنة 2016

يُنّ تعديل الدستور 2016 بالمقارنة مع الدساتير السابقة أنّ المجلس الدستوري هيئة مستقلة تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية (المادة 182) مكلفة بالسهر على احترام الدستور، تفصل برأي في دستورية التنظيمات ولم يُبين هذا النص على عكس النصوص السابقة نوع الرقابة التي يمارسها المجلس (سابقة أو لاحقة) كما أنّه اكتفى بمنح المجلس صلاحية ابداء الرأي دون صلاحية اصدار قرار (المادة 186 فقرة 1).

إلاّ أنّه تطرق لاحقا في نص المادة 189 لآلية القرار في نصه: "...يعطي رأيه أو يصدر قراره..." وتضيف المادة 191 فقرة 1 و3 أنّه: "إذا ارتأى المجلس الدستوري أنّ نصا تشريعا أو تنظيميا غير دستوري، يفقد هذا النص أثره ابتداءً من يوم قرار المجلس... تكون آراء المجلس الدستوري وقراراته نهائية وملزمة..."، يتضح من نص هذه المواد أنّ المؤسس الدستوري أبقى على كلا من الوسيلتين (رأي وقرار) إلاّ أنّه لم يوضح بصريح العبارة نوع الرقابة الممارسة كما فعل في الدساتير السابقة.

أما عن مدة الفصل في الإخطار المقدم للمجلس فقد مدد هذا الدستور من الميعاد المخصص للرد على التنظيم المراد التحقق من دستوريته من 20 يوم في الدساتير السابقة إلى 30 يوم على أن يخفض لـ 10 أيام من تاريخ الإخطار في حال وجود طارئ بطلب من رئيس الجمهورية (المادة 189 فقرة 1)، وعن الهيئات المكلفة بالإخطار فلقد جاءت موسعة بالمقارنة مع الدساتير السابقة إذ منح هذا الدستور لكل من الوزير الأول وخمسين نائبا أو ثلاثين عضوا من مجلس الأمة صلاحية إخطار المجلس الدستوري إلى جانب رئيس الجمهورية، رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمة (المادة 187)².

الفرع الثاني: رقابة التنظيمات بعد التعديل الدستوري 2020

تضمنت عدّة نصوص قانونية إجراء الرقابة على التنظيمات بداية بتعديل دستور 2020 (أولا) القانون العضوي المبين لصلاحيات المحكمة الدستورية في الرقابة على دستورية النصوص القانونية (ثانيا) والنصوص التنظيمية المكرسة للرقابة على التنظيمات (ثالثا).

أولا: التكريس الدستوري للرقابة على التنظيمات

¹ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، منشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438، المؤرخ في 07 ديسمبر سنة 1996، ج.ر.ج. عدد 76، الصادر في 08 ديسمبر سنة 1996، معدل ومتمم بالقانون رقم 02-03، المؤرخ في 10 أبريل سنة 2002، يتضمن التعديل الدستوري، ج.ر.ج. عدد 25، الصادر في 14 أبريل سنة 2002، معدل ومتمم بالقانون رقم 08-19، المؤرخ في 15 نوفمبر سنة 2008، يتضمن التعديل الدستوري، ج.ر.ج. عدد 63، الصادر في 16 نوفمبر سنة 2008، معدل ومتمم بالقانون رقم 16-01، المؤرخ في 06 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري، ج.ر.ج. عدد 14، الصادر في 07 مارس سنة 2016.

² القانون رقم 16-01، يتضمن التعديل الدستوري لسنة 2016، السالف الذكر.

بعد التعديل الدستوري لسنة 2020 تم استبدال المجلس الدستوري بالمحكمة الدستورية ولقد خصصت بالذكر فصلاً كاملاً في حدود 14 مادة من المادة 185 للمادة 198 هذا ما يوضح اهتمام المؤسس الدستوري بموضوع الرقابة على دستورية النصوص القانونية إلى جانب مواضيع أخرى إذ اعتبرت هذه المحكمة مؤسسة مستقلة مكلفة ليس فقط بضمان احترام الدستور وإنما ضبط سير المؤسسات ونشاط السلطات العمومية وهو ما يفيد توسيع صلاحيات هذه المحكمة بالمقارنة مع المجلس الدستوري.

تضمن هذا الدستور كذلك شكل آخر من الرقابة وهو الدفع بعدم الدستورية بناءً على إحالة من المحكمة العليا أو مجلس الدولة دون سواهم حين يدعي أحد الأطراف في المحاكمة أمام جهة قضائية أن الحكم التشريعي أو التنظيمي الذي يتوقف عليه مآل النزاع ينتهك حقوقه وحرياته التي يضمنها الدستور¹ بعد أن كان المجلس الدستوري يختص بالفصل في الدفع الموجهة ضد عدم دستورية الحكم التشريعي فقط دون الحكم التنظيمي، مما يبين فعلاً التوسيع في أشكال الرقابة على دستورية التنظيمات (المادة 188 من التعديل الدستوري 2016)².

ثانياً: التكريس التشريعي للرقابة على التنظيمات

حدّد القانون العضوي رقم 22-19 إجراءات وكيفيات الإخطار والإحالة المتبعة أمام المحكمة الدستورية³ بصورة واضحة ودقيقة بالمقارنة لما هو معمول به في السابق، بحيث كانت صلاحيات المجلس الدستوري مذكورة في الدستور فقط باستثناء ما يتعلق بالدفع بعدم دستورية الحكم التشريعي، الذي تمّ توضيح كيفية وشروط إعماله في القانون العضوي رقم 18-16⁴ وفي هذا الخصوص بين القانون العضوي 22-19 آليات الرقابة المتمثلة في الإخطار والإحالة، مجالات الإخطار جهات الإخطار، وجهات الإحالة⁵.

ثالثاً: التكريس التنظيمي للرقابة على التنظيمات

تضمن المرسوم الرئاسي 22-93 القواعد الخاصة بتنظيم المحكمة الدستورية إذ قام بتبيان تشكيلة المحكمة الدستورية تزويد المحكمة الدستورية بمياكل وأجهزة وبين وظائف كل واحد منها ونموذج ذلك نص المادة 5 من هذا

¹ دستور الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية لسنة 2020، السالف الذكر.

² القانون رقم 16-01 يتضمن التعديل الدستوري لسنة 2016، السالف الذكر.

³ القانون العضوي رقم 22-19، المؤرخ في 25 يوليو سنة 2022، يحدد إجراءات وكيفيات الإخطار والإحالة المتبعة أمام المحكمة الدستورية، ج.ر.ج. عدد 51 الصادر في 31 يوليو سنة 2022.

⁴ القانون العضوي رقم 18-16 المؤرخ في 2 سبتمبر سنة 2018، يحدد شروط وكيفيات تطبيق الدفع بعدم الدستورية، ج.ر.ج. عدد 54 الصادر في 5 سبتمبر 2018.

⁵ المادة 1 و2 من القانون العضوي رقم 22-19، السالف الذكر.

المرسوم في مضمونها تنص على شروع رئيس المحكمة الدستورية في ممارسة مهامه الموكلة إليه بموجب الدستور بعد مرور يوم كامل من تاريخ تنصيبه¹.

تم كذلك تحديد الأحكام المتعلقة بالمحكمة الدستورية وسيرها في النظام الداخلي الخاص بها بحيث تم تحديد مقرها ومكان عقد جلساتها، إضافة لأعضائها وأحكام أخرى خاصة بسير اجتماعاتها ومداولاتها وكذا جلساتها ونشاطاتها وعلاقاتها الخارجية².

المطلب الثاني: التنظيمات الخاضعة للرقابة الدستورية والجهة المكلفة بالرقابة

كرست معظم دساتير الدولة الجزائرية إجراء الرقابة على دستورية التنظيمات ضمانا لأهم مبدأ يقوم عليها نظام الدولة ألا وهو سمو الدستور وأنشأت لتجسيد ذلك عدة هيئات رقابية كان فيها المجلس الدستوري مختصا لسنوات في احترام الدستور قبل أن يستبدل بالمحكمة الدستورية عملا بتعديل دستور 2020. وفي هذا الخصوص سنبين التنظيمات الخاضعة للرقابة الدستورية (الفرع الأول) ثم الجهة المكلفة بالرقابة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: التنظيمات الخاضعة للرقابة الدستورية

بالعودة إلى التعديل الدستوري لسنة 2020 بالتحديد في نص المادة 141 فإنه: "يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنظيمية في المسائل غير المخصصة للقانون. يندرج تطبيق القوانين في المجال التنظيمي الذي يعود للوزير الأول أو لرئيس الحكومة حسب الحالة". يفهم من خلال هذا النص أنه توجد تنظيمات صادرة من رئيس الجمهورية تتمثل في المراسيم الرئاسية وأخرى صادرة من الوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحالة تتمثل في المراسيم التنفيذية وهي بالمجمل خاضعة للرقابة الدستورية بالرجوع للمادة 190 من الدستور في نصها: "...تفصل المحكمة الدستورية بقرار في دستورية...التنظيمات." والمادة 195 الخاصة باختصاص المحكمة الدستورية بالدفع بعدم دستورية الحكم التنظيمي³.

إلا أنه عملا برأي المحكمة الدستورية رقم 01/ر.م.د.ت.د/24 المتعلق بتفسير عبارة الحكم التنظيمي في المادتين 195 فقرة 1 و141 من الدستور الذي جاء بناء على اخطار من 46 نائبا من المجلس الشعبي الوطني مضمونه: إذا كانت عبارة الحكم التشريعي لا تثير أي إشكال بخصوص مقصدها ومعناها، فإنه خلاف ذلك تثير عبارة الحكم التنظيمي تساؤلا بخصوص معنى التنظيم على النحو المبين في المادة 141 من الدستور المستدل بها.

ولقد أرست المحكمة الدستورية في رأيها أن المقصود بعبارة الحكم التنظيمي الوارد في المادة 195 فقرة 1 وعبارة التنظيمات الواردة في المادة 190 فقرة 3 من الدستور هي النصوص التنظيمية المستقلة الصادرة عن رئيس الجمهورية في

¹ المرسوم الرئاسي رقم 22-93 المؤرخ في 8 مارس سنة 2022، يتعلق بالقواعد الخاصة بتنظيم المحكمة الدستورية، ج.ر.ج. عدد 17 الصادر في 10 مارس سنة 2022. نشر إلى أن المجلس الدستوري كان منظما وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 16-201 المؤرخ في 16 يوليو سنة 2016، يتعلق بالقواعد الخاصة بتنظيم المجلس الدستوري، ج.ر.ج. عدد 43 الصادر في 17 يوليو سنة 2016.

² النظام الداخلي للمحكمة الدستورية، منشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 75 الصادر في 13 نوفمبر سنة 2022.

³ دستور الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية لسنة 2020، السالف الذكر.

إطار ممارسته للسلطة التنظيمية في المسائل غير المخصصة للقانون وهي لوحدها الخاضعة للرقابة الدستورية والدفع بعدم الدستورية¹.

الفرع الثاني: الجهة المكلفة بالرقابة على دستورية التنظيمات

استحدثت تعديل دستور 2020 مؤسسة رقابية مكلفة بضمان احترام الدستور تدعى المحكمة الدستورية بدلا عن المجلس الدستوري في ظل الدساتير السابقة وهي المحتكرة للرقابة على دستورية النصوص القانونية دون سواها أي دون مشاركة هيئة أخرى كما لا يمكن لسلطة أخرى غير هذه المحكمة مراقبة مدى دستورية النصوص القانونية² وهو ما يسمى بمركزية الرقابة، كما أنها غير تابعة لأي سلطة فهي مؤسسة مستقلة³.

تشكل المحكمة الدستورية من اثني عشر (12) عضواً⁴ منهم أربعة (4) أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية وهي تعيينات تقوم على نفس التوجهات السياسية على اعتبار أن اختيار هؤلاء الأعضاء سيكون على أساس الثقة والمشاركة في الميول السياسي، عضوين قضائيين الأول من المحكمة العليا والثاني من مجلس الدولة ينتخبان من بين قضاةها وهو عدد ضئيل بالمقارنة مع الأعضاء المعينين كما أنه لا يعكس اسم محكمة ومع ذلك فإن الضمانات والشروط التي يتمتع بها الأعضاء حين أداء وظيفتهم تشبه تلك المطلوبة لتولي مهنة القضاء كالحياة (عدم الانتماء لأي حزب) الحصانة، اليمين. أما عن الستة (6) الباقين فهم أعضاء من أساتذة القانون الدستوري منتخبين⁵.

ولقد ضمن الدستور الشروط الواجب توافرها في الأعضاء المعينين أو المنتخبين وهي: بلوغ خمسين سنة (50) كاملة قبل يوم الانتخاب أو التعيين، التمتع بخبرة في القانون لا تقل عن عشرين سنة (20) والاستفادة من تكوين في القانون الدستوري، التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، غير محكوم بعقوبة سالبة للحرية، عدم الانتماء الحزبي، التوقف عن ممارسة أي عضوية أو وظيفة أو تكليف أو مهمة أخرى أو أي نشاط آخر أو مهنة حرة⁶.

تعتبر هذه الشروط شروط عادية كالسن الخبرة إلا ما يميز هذه الشروط شرط عدم الانتماء الحزبي الذي يدعم الاستقلالية وعدم التحيز رغم إمكانية تعيين أو انتخاب رجال سياسة أحرار أو قدماء أو حتى كان لهم عضوية في حزب ما وانسحبوا وبالتالي فهذا الشرط لا يعني عدم امتلاكهم لميول سياسي معين⁷.

¹ رأي رقم 01/ر.م.د.ت/د. 24 مؤرخ في 4 رجب 1445 الموافق 16 جانفي 2024، يتعلق بتفسير عبارة واردة في المادة 195 (الفقرة الأولى) وفي المادة 141 من الدستور، ج.ر.ج. ج عدد 20 الصادر في 20 مارس 2024.

² فهد أبو العثم، القضاء الدستوري بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 32.

³ مرابط حسان، "الطبيعة القانونية للمحكمة الدستورية في الجزائر"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، المجلد 10، العدد 2 جوان 2023، ص ص 254-259.

⁴ المادة 3 من المرسوم الرئاسي رقم 22-93، يتعلق بالقواعد الخاصة بتنظيم المحكمة الدستورية، السالف الذكر.

⁵ المادة 186 من دستور الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية لسنة 2020، السالف الذكر.

م رابط حسان، نفس المرجع، ص ص 254-262.

⁶ المادة 187 من دستور الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية لسنة 2020، السالف الذكر.

⁷ مرابط حسان، نفس المرجع، ص 251.

تمارس الهيئة اختصاصاتها بناءً على إخطار من السلطة التنفيذية وهو ما يضيف طابعاً سياسياً للمحكمة الدستورية كما تمارس اختصاصها بناءً على الدفع بعدم الدستورية الذي يمثل مظهرًا من مظاهر الرقابة القضائية إلى جانب القرار الفاصل للمحكمة الدستورية في دستورية التنظيمات الذي يكون ملزم ونهائي كالأحكام القضائية وهو ما يضيف عليها الطابع القضائي¹.

يتضح مما سبق أن المحكمة الدستورية ذو طبيعة مختلطة إذ تعتبر هيئة سياسية وقضائية إلا أنها أيضا ذو طبيعة تقنية متخصصة وهذا ما يلمس في التشكيلة وفي الشروط الواجب توافرها في الأعضاء فاشتراط المؤسس الدستوري لخبرة في القانون لا تقل عن عشرين (20) سنة وتكوين في القانون الدستوري دليل على حرصه لضمان الكفاءة المهنية².

المبحث الثاني: آليات رقابة المحكمة الدستورية على التنظيمات

تمثل الرقابة الدستورية من بين أهم الصلاحيات الممنوحة للمحكمة الدستورية تعمل على ضمان سمو الدستور وحماية مبدأ المشروعية، فقد تخرج التنظيمات عن هذا المبدأ ومن هنا تبرز أهمية المحكمة الدستورية في إخضاعها للرقابة للتحقق من مدى مطابقتها لأحكام الدستور.

ولقد تعزز دور المحكمة الدستورية في تعديل دستور 2020 ومختلف النصوص القانونية الصادرة على ضوئه والتي وسّعت من مجال الرقابة الدستورية لتشمل الرقابة عن طريق الإخطار وهي رقابة مباشرة تمارسها المحكمة مباشرة بناءً على إخطار من الهيئات التنفيذية والتشريعية (المطلب الأول) والرقابة عن طريق الإخطار بالدفع بعدم الدستورية أو ما يسمى بالرقابة غير المباشرة التي تتم بناءً على إحالة من الهيئات القضائية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الرقابة المباشرة عن طريق الإخطار

تمارس المحكمة الدستورية اختصاصاتها في الرقابة على دستورية التنظيمات بناءً على إخطار صادر من هيئات معينة حددها الدستور على سبيل الحصر وهو ما يفيد عدم إمكانية رقابة التنظيمات من تلقاء نفسها، ولتوضيح هذه الآلية يستوجب أولاً التعريف بالإخطار (الفرع الأول) وتبيان إجراءاته وكيفية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: التعريف بالإخطار

يعتبر الإخطار وسيلة للتواصل بين جهات محددة في الدستور والمحكمة الدستورية بخصوص النظر في رقابة نص تنظيمي معين³ على اعتبار أنه لا يمكن للمحكمة الدستورية التدخل من تلقاء نفسها للرقابة مادام الدستور لم يخول لها

¹ المادة 193 و195 من دستور الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية لسنة 2020، السالف الذكر.

² مرابط حسان، المرجع السابق، ص 254-262.

³ بن سالم جمال، القضاء الدستوري في الدول المغاربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2015، ص 343.

التدخل تلقائيا وإنما بموجب اخطار من جهات معينة¹ وفي هذا الخصوص سنتطرق للمقصود من الإخطار (أولا) الجهات المكلفة بالإخطار (ثانيا).

أولا: المقصود بالإخطار

يشكل الإخطار الإجراء القانوني الذي يتم بموجبه إبلاغ المحكمة الدستورية رسميا للنظر في مدى دستورية نص قانوني معين فهو طلب رسمي يكون على شكل رسالة إخطار معللة صادرة من هيئات تنفيذية وتشريعية² إذ منح الدستور لهذه الهيئات اتخاذ هذا الإجراء دون سواه في حالة وجود شك في نص معين يخص مدى دستوريته، عملا بنص المادة 193 فقرة 3 "...لا تمتد ممارسة الإخطار المبين في الفقرتين الأولى والثانية إلى الإخطار بالدفع بعدم الدستورية المبين في المادة 195 أدناه". وعليه فإن المواد 190 فقرة 3 و192 و193 تخص الرقابة المباشرة بواسطة أسلوب الإخطار المسموح به للهيئات المذكورة أعلاه دون سواه³.

وبالعودة لنص المادة 190 فقرة 3 فنجدتها تنص على أن: "يمكن اخطار المحكمة الدستورية بشأن دستورية التنظيمات خلال شهر من تاريخ نشرها." يفهم من هذا النص أن رقابة المحكمة الدستورية لدستورية التنظيمات يكون بموجب اخطار جوازي، اختياري وليس اجباري⁴ بحيث لم تجبر أية جهة بالإخطار عن رقابة دستورية تنظيم معين ولم تجبر المحكمة بحد ذاتها برقابة مدى دستورية التنظيمات دليل ذلك أن الإخطار يكون خلال شهر من تاريخ نشر التنظيم وهو ما يفيد عدم عرضه مسبقا للرقابة.

يعتبر بذلك هذا الإخطار عائق أمام فعالية دور المحكمة الدستورية في الرقابة على دستورية النصوص القانونية إذا لم تقم الهيئات التنفيذية والتشريعية بالإخطار⁵ وبالتالي كان من المفروض استبدال مصطلح "يمكن" والذي يعبر عن جوازية الإخطار بمصطلح "يجب" أي وجوبية الإخطار وهو ما يفرض على هذه الهيئات الحرص على رقابة النصوص التنظيمية وإخطار المحكمة الدستورية في حال الشك في عدم دستورية نص معين.

ثانيا: الجهات المكلفة بالإخطار

¹ مليكة بن راشد وبوزيد بن محمود، "رقابة التنظيمات من طرف المحكمة الدستورية في الجزائر"، مجلة قضايا معرفية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 3، العدد 2، سبتمبر 2023، ص 29.

² رأي رقم 01/د.م.د/د.24، يتعلق بتفسير عبارة واردة في المادة 195 (الفقرة الأولى) وفي المادة 141 من الدستور، السالف الذكر. المادة 3 من القانون العضوي رقم 22-19، السالف الذكر.

³ دستور الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية لسنة 2020، السالف الذكر.

⁴ بومدين محمد، "رقابة المطابقة التي يمارسها المجلس الدستوري تعديل دستوري 2016، آليات مراقبة المطابقة التي يمارسها المجلس الدستوري وفقا للتعديل الدستوري 2016"، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة أحمد درايعة أدرار، المجلد 18، العدد 4، ديسمبر 2019، ص 5.

⁵ نقلا عن، غربي أحسن، "آلية الإخطار للرقابة على دستورية القوانين في ظل التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي، بركة، المجلد 4، العدد 1، ماي 2021، ص 41.

عملا بنص المادة 193 من الدستور فإن الهيئات التي تملك صلاحية إخطار المحكمة الدستورية متمثلة في رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الأمة، رئيس المجلس الشعبي الوطني أو الوزير الأول، أو رئيس الحكومة حسب الحالة، أربعين (40) نائبا أو خمسة وعشرون 25 عضوا من مجلس الأمة وهي تشكيلة موسعة بالمقارنة مع الدساتير الماضية¹ إلا أنه يلاحظ في النص وجود تفاوت بين فئة الأعضاء والنواب لكلا غرفتي البرلمان.

يشكل الإخطار وسيلة مهمة في يد أعضاء البرلمان تمكنهم في الطعن الجماعي للمراسيم الرئاسية التي تمس بسمو الدستور ويشمل الإخطار أعضاء البرلمان المعارضة، إذ منح الدستور لهذه الفئة الحق في إخطار المحكمة الدستورية² وهذا بدليل المادة 116 في مظهرها الخامسة³.

الفرع الثاني: شروط وإجراءات الإخطار

يتطلب في الإخطار مجموعة من الشروط (أولا) ومجموعة من الإجراءات والأحكام يتم احترامها من طرف الأشخاص المعنية بالإخطار لصحة الإجراء (ثانيا).

أولا: شروط الإخطار

يشترط في الإخطار الموجه للمحكمة الدستورية أن:

- يتم إخطار المحكمة الدستورية من طرف الهيئات الواردة في نص المادة 193 من الدستور
- أن يكون الإخطار خلال شهر من تاريخ نشر التنظيم وعليه لا يجوز إجراء الإخطار بعد مرور شهر من تاريخ النشر وهو ما يفرض على الهيئات المعنية الاضطلاع على التنظيم قبل فوات الآجال المحددة لعرضه على المحكمة الدستورية إن كانت تحرص على احترام النصوص التنظيمية للدستور.
- أن تنقيد المحكمة الدستورية أثناء دراستها للنص المخطرة به فلا يمكنها أن تتصدى لأحكام أخرى في أي نص آخر لم تخطر بباله حتى في حالة وجود ارتباط مباشر بينه وبين الحكم المخطّر⁴.

ثانيا: إجراءات الإخطار

تتخذ الهيئات التنفيذية أو التشريعية أسلوب الإخطار في حال المطالبة بمراقبة مدى دستورية النص المعروض للدستور ويكون ذلك بناء على رسالة إخطار مؤرخة مودعة من طرف صاحب الإخطار أو مندوب لأصحاب الإخطار إن كانت من طرف نواب المجلس الشعبي الوطني أو أعضاء مجلس الأمة، مسجلة بالأمانة العامة ومصلحة ضبط المحكمة الدستورية مرفقة بقائمة أسماء وألقاب وتوقيعات النواب أو الأعضاء ونسخ لبطاقات النواب أو الأعضاء المخطرين ونسخة من النص المراد مراقبة مطابقته موجه للمحكمة الدستورية لتقوم بدراسته وإعطاء الرأي بشأنه.

¹ دستور الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية لسنة 2020، السالف الذكر.

² مليكة بن راشد وبوزيد بن محمود، المرجع السابق، ص 30-31.

³ دستور الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية لسنة 2020، السالف الذكر.

⁴ المواد 4، 5، 7 من القانون العضوي رقم 22-19، السالف الذكر.

تقوم المحكمة بعد استقبال الطلب بدراسته شكلاً لمراقبة مدى توفر الشروط الشكلية ثم دراسته موضوعاً لتبلغ الرأي أو القرار الذي توصلت إليه بعد الدراسة إلى كل الجهات المعنية بالإخطار ونشره في الجريدة الرسمية¹. تكون بذلك قرارات المحكمة الدستورية نهائية وملزمة لجميع السلطات العمومية والسلطات الإدارية والقضائية وفق المادة 198 فقرة الأخيرة من الدستور.

نظيف في نفس السياق أنه إذا قررت المحكمة الدستورية عدم دستورية أمر أو تنظيم فإنّ هذا النص يفقد أثره ابتداء من يوم صدور قرار المحكمة الدستورية. عملاً بنص المادة 198 فقرة 3، يفهم من هذا النص أنه:

- قد تقرر المحكمة الدستورية صحة التنظيم كما قد تقرر عدم دستوريته في كلا الحالتين فإنّ رقابة المحكمة ليس سابق لصدور التنظيم وإنما لاحق له.
- فقدان القرار لآثاره يكون من تاريخ صدور قرار المحكمة وليس من تاريخ صدور التنظيم.

المطلب الثاني: الرقابة غير المباشرة عن طريق الإخطار بالدفع بعدم الدستورية

استحدث تعديل دستور 2020 آلية جديدة للرقابة على التنظيمات تمثلت في الدفع بعدم الدستورية ليسمح من خلالها للأفراد المتضررين من نص تنظيمي معين الدفع بعدم دستوريته بناءً على إحالة من الهيئة القضائية المختصة والتي عُرِضَ النزاع أمامها وبناءً على هذا فيجب التوقف عند عدة نقاط تخص هذه الآلية منها التعريف بالدفع (الفرع الأول) إجراءاته وكيفية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: التعريف بالدفع بعدم الدستورية

للمحكمة الدستورية صورة أخرى للتدخل ومراقبة مدى دستورية التنظيمات ويكون ذلك عن طريق إخطارها من طرف الجهات القضائية عملاً بنص المادة 195 من الدستور ويكون مضمون الإخطار بالدفع بعدم الدستورية (أولاً) المحال إليها من طرف هيئات قضائية مختصة (ثانياً).

أولاً: المقصود بالدفع بعدم الدستورية

يعتبر الدفع بعدم الدستورية آلية تنشأ عن علاقة بين الهيئة القضائية والمحكمة الدستورية على أساس أنّ الهيئة القضائية هي من ستحيل القضية مآل النزاع للمحكمة الدستورية للفصل فيها² باستعمال أسلوب الإخطار بالدفع بعدم الدستورية عندما يدعي أحد الأطراف في المحاكمة أنّ الحكم التنظيمي الذي يتوقف عليه مآل النزاع ينتهك حقوق وحريات يضمنها

¹ رأي رقم 01/م.د/د.د/24، يتعلق بتفسير عبارة واردة في المادة 195 (الفقرة الأولى) وفي المادة 141 من الدستور، السالف الذكر.

المادة 3 من القانون العضوي رقم 22-19، السالف الذكر.

² عمير سعاد، "النظام القانوني للمحكمة الدستورية في الجزائر - قراءة في أحكام التعديل الدستوري لسنة 2020"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة حسيبة بن بوعلي، السلف، المجلد 7، العدد 1، جوان 2021، ص 1573.

الدستور فهي بذلك آلية قانونية في يد المتقاضي مكرسة دستوريا تسمح له بإثارة الدفع بعدم دستورية نص تنظيمي مراد تطبيقه على الدعوى المعروضة أمام القضاء¹.

ثانيا: الجهات المكلفة بإخطار المحكمة الدستورية

يتم الدفع بعدم دستورية التنظيم بناء على إحالة من المحكمة العليا أو مجلس الدولة وهي الهيئتين القضائيتين الوحيدتين اللتان لديهما صلاحية توجيه طلب رقابة مدى دستورية التنظيم² بحيث ليس باستطاعة الفرد رفع دعوى أصلية لإلغاء نص تنظيمي لعدم دستوريته وإنما دعوى فرعية فلا يمكن للمتقاضي رفع دعوى مباشرة للمطالبة بإلغاء نص تنظيمي وإنما يتعين عليه إثارة دفعه أثناء المحاكمة³ وعندما يكون طرف من أطراف الدعوى التي يتوقف مآل النزاع فيها على حكم تنظيمي مدفوع بعدم دستوريته كما لا يمكن للقاضي إثارته من تلقاء نفسه⁴.

الفرع الثاني: شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية التنظيمات

عملا بنص المادة 195 من تعديل دستور 2020 فإنه: "يمكن إخطار المحكمة الدستورية بالدفع بعدم الدستورية بناء على إحالة من المحكمة العليا أو مجلس الدولة، عندما يدعي أحد الأطراف في المحاكمة أمام جهة قضائية أن الحكم التشريعي أو التنظيمي الذي يتوقف عليه مآل النزاع ينتهك حقوقه وحرياته التي يضمنها الدستور." يفهم من هذه المادة أن إمكانية الإخطار في هذه الحالة يكون كذلك جوازي وليس وجوبي وهو متوقف على إرادة الفرد المتضرر من تنظيم ما وهي رقابة لاحقة لصدور التنظيم ونشره في الجريدة الرسمية⁵ وفيما يلي شروط الإخطار بالدفع (أولا) وإجراءات الدفع (ثانيا).

أولا: شروط الدفع بعدم دستورية التنظيمات

يشترط في الدفع بعدم دستورية التنظيمات مجموعة من الشروط وهي:

- أن يكون الحكم التنظيمي محل الدفع بعدم الدستورية يتوقف عليه مآل الفصل في النزاع.
- أن تصدر المحكمة الدستورية قرارها في 4 أشهر التي تلي الإخطار مع إمكانية تمديد المدة ل 4 أشهر أخرى مع تبليغ الجهة القضائية بذلك بموجب قرار مسبب.
- أن يكون الادعاء من أحد الأطراف في المحاكمة أمام جهة قضائية⁶.

¹ خلة زكي وعويسي ساجد، الرقابة على دستورية التنظيمات، مذكرة مكملية لمتطلبات نيل شهادة الماستر في القانون، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالة، 2025، ص 56.

² المادة 195 من دستور الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية لسنة 2020، السالف الذكر.

³ أوصيف سعيد، "آثار التأسيس الدستوري لآلية الدفع بعدم الدستورية"، مجلة صوت القانون، جامعة خميس مليانة، المجلد 7، العدد 1، ماي 2020، ص 410.

⁴ مليكة بن راشد وبوزيد بن محمود، المرجع السابق، ص 31.

⁵ غري أحسن، "الرقابة على دستورية القوانين في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الخلفة، المجلد 13، العدد 4، ديسمبر 2020، ص 28.

⁶ المادة 195 من دستور الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية لسنة 2020، السالف الذكر.

- ألا يكون الحكم التنظيمي المعترض عليه سبق التصريح بمطابقته للدستور من طرف المحكمة الدستورية أو المجلس الدستوري سابقاً باستثناء حال تغير الظروف.
- اتسام الوجه المثار بالجدية¹.

ثانياً: الإجراءات المتبعة للدفع بعدم دستورية التنظيمات

يُبين القانون العضوي 22-19 الإجراءات التي يتخذها صاحب الإخطار من أجل الدفع بعدم دستورية النص التنظيمي وفي هذا الإطار يتم إثارة الدفع بعدم الدستورية من قبل أحد أطراف الدعوى أمام الجهات القضائية التابعة للنظام القضائي العادي والإداري وفي هذا الخصوص يمكن لكل شخص ذي مصلحة أن يتدخل في إجراء الدفع أمام الجهة القضائية المختصة ويخضع لنفس الإجراءات التي تخضع لها الأطراف.

ويثار الدفع لأول مرة في الاستئناف أو الطعن بالنقض، كما قد يثار أثناء التحقيق القضائي وتنظر فيه غرفة الاتهام أو يثار أمام محكمة الجنايات الابتدائية وأمام محكمة الجنايات وتنظر فيه محكمة الجنايات قبل فتح باب المناقشة ونشير في هذا الخصوص أنه لا يمكن إثارة الدفع بعدم دستورية نص ما تلقائياً من طرف قاضي الحكم وقاضي النيابة العامة أو محافظة الدولة إلا أنه بإمكان قضاة النيابة العامة أو محافظة الدولة بناء على طلب المحكمة الدستورية تقديم ملاحظات كتابية حول الدفع نميز بذلك بين الأحكام المطبقة أمام المحكمة العليا ومجلس الدولة والأحكام المطبقة أمام هيئات قضائية أخرى قبل التطرق للأحكام المطبقة على مستوى المحكمة الدستورية.

أ- أحكام مطبقة أمام جهات قضائية غير مجلس الدولة والمحكمة العليا

يتم تقديم الدفع بعدم الدستورية إذا كان الأطراف في محاكمة في جهات قضائية غير مجلس الدولة والمحكمة العليا في مذكرة مكتوبة، منفصلة ومعللة تحت طائلة عدم قبول الدفع، ويكون ذلك قبل إصدار الجهة القضائية قرارها في إرسال الدفع للمحكمة الدستورية، تفصل بذلك الجهة القضائية المثار أمامها الدفع فوراً في المذكرة المقدمة وفي هذا الإطار قد يتم قبول المذكرة وقد يتم رفضها.

ففي حال قبول الطلب يوجه قرار إرسال الدفع مع عرائض الأطراف ومذكراتهم للمحكمة العليا أو مجلس الدولة حسب الحالة في غضون عشرة أيام (10) من صدوره ويبلغ للأطراف بعد استطلاع إما رأي النيابة العامة أو محافظة الدولة، وعليه ترجى الجهة القضائية الفصل في النزاع لغاية توصلها بقرار المحكمة العليا أو مجلس الدولة أو المحكمة الدستورية عند إحالة الدفع على مستواها ولا يترتب على ذلك وقف سير التحقيق إذ يمكن للجهة القضائية المعنية أخذ كل التدابير المؤقتة والحفظية اللازمة.

¹ المادة 21 من القانون العضوي رقم 22-19، السالف الذكر.

أما في حال رفض إرسال الدفع تقوم الجهة القضائية المعنية بتبليغ الأطراف من قبل أمانة الضبط في أجل لا يتعدى ثلاثة أيام (3) من تاريخ صدوره وهو غير قابل للاعتراض إلا بمناسبة الطعن ضد القرار الفاصل في النزاع أو جزء منه وفي هذه الحالة تواصل الجهات القضائية الفصل في النزاع¹.

ب- أحكام مطبقة أمام مجلس الدولة والمحكمة العليا

تميّز في هذه النقطة بين الأحكام التكميلية المطبقة أمام المحكمة العليا أو مجلس الدولة بصفة غير مباشرة وبين الأحكام المطبقة أمام هذه الجهات مباشرة:

ففي الحالة الأولى فبعد انقضاء الإجراءات الأولية المعتمدة على مستوى هيئات قضائية دنيا يستطلع الرئيس الأول للمحكمة العليا أو رئيس مجلس الدولة حسب الحالة بعد تلقي قرار إرسال الدفع فوراً لرأي النائب العام أو محافظ الدولة الذين يقدمان التماسهما في أجل خمسة أيام (5) مع تمكين الأطراف من تقديم ملاحظاتهم المكتوبة وتفصل بعد ذلك أحد هذه الجهات القضائية في إحالة الدفع بعدم الدستورية للمحكمة الدستورية إذا استوفى الشروط القانونية اللازمة في أجل شهرين (2) ابتداء من تاريخ إرسال الدفع وفي حال رفض الإحالة ترسل المحكمة العليا أو مجلس الدولة قرار الرفض إلى الجهة القضائية التي أثير أمامها الدفع من أجل تبليغه في أجل خمسة أيام (5) إلى أطراف القضية لاتخاذ ما يلزم من إجراءات. أما الحالة الثانية فعندما يثار الدفع لأول مرة أمام المحكمة العليا أو مجلس الدولة فتفصل إحداها حسب الحالة على سبيل الأولوية في إحالة الدفع للمحكمة الدستورية في أجل شهرين (2) من تاريخ استلام قرار الإرسال بالدفع، ويرسل بعد ذلك قرار إحدى هاتين الهيئتين مرفقاً بمذكرات وعرائض الأطراف للمحكمة الدستورية لتقديم رأي بشأنه وفي حال فوات الميعاد دون فصل هاتين الهيئتين في إحالة الدفع يحال الدفع تلقائياً للمحكمة الدستورية، أما في حال رفض إحالة الدفع تستلم المحكمة الدستورية نسخة من قرار الرفض معللاً.

ج- الأحكام المطبقة أمام المحكمة الدستورية

بعد استلام المحكمة الدستورية لقرار الإحالة بالدفع الصادر من المحكمة العليا أو مجلس الدولة تقوم المحكمة الدستورية بإعلام رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الأمة، رئيس المجلس الشعبي الوطني والوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحالة بذلك القرار، مرفقاً بعرائض ومذكرات الأطراف لإبداء ملاحظاتهم للمحكمة الدستورية حول الدفع المعروض عليها وفي هذه المرحلة يجوز لكل شخص ذي مصلحة التدخل في إجراء الدفع أمام المحكمة الدستورية بمذكرة مكتوبة ومعللة وذلك قبل التداول في قرار الإحالة².

تفصل المحكمة الدستورية في الدفع بعدم الدستورية في غضون الأربعة أشهر (4) التي تلي الاخطار مع إمكانية تمديد المدة لـ 4 أشهر أخرى مع تبليغ الجهة القضائية بذلك بموجب قرار مسبب يتخذ من طرف أغلبية أعضاء المحكمة

¹ المواد 15، 16، 17، 19، 20، 22، 23، 24، 25 من القانون العضوي رقم 22-19، السالف الذكر.

² المواد 29، 30، 31، 33، 36، 37، 38 و39 من القانون العضوي رقم 22-19، السالف الذكر.

الحاضرين وفي حال التساوي يرجح صوت رئيس المحكمة، يبلغ بعد ذلك قرارها لكل الهيئات المعلمة أعلاه ويبلغ أيضا لكل من المحكمة العليا ومجلس الدولة حسب الحالة لإعلام الجهة القضائية التي تم إثارة الدفع أمامها.

يفقد النص التنظيمي الذي قررت المحكمة الدستورية عدم دستوريته أثره ابتداء من اليوم الذي يجده قرار المحكمة الدستورية وليس من تاريخ صدور قرار المحكمة الدستورية كما هو الحال في إجراء الإخطار وفي الأخير تكون قرارات المحكمة الدستورية نهائية وملزمة لجميع السلطات العمومية والسلطات الإدارية والقضائية¹.

خاتمة:

إن توضيح آلية الرقابة الدستورية وأشكالها والجهة المكلفة بما يمثل أحد الركائز الأساسية لضمان استقرار النظام القانوني في البلاد وبهذا فإن تطور هذه الآليات مقترن بضرورة تعزيز الشرعية الدستورية وحماية حقوق وحرريات الأفراد وهنا لعبت المحكمة الدستورية دور مهم في الرقابة الدستورية كونها هيئة رقابة مستقلة وضمان أساسي لحماية الحقوق والحرريات فهي إذ تملك عدة صلاحيات في مجال الرقابة وفي مجال دراستنا تملك شكلين من أشكال الرقابة وهما رقابة مباشرة وغير مباشرة بعد أن كان المجلس الدستوري في السابق ينظر فقط في الحالة الأولى وهو تأكيد على توسيع الدستور لمجالات الرقابة الدستورية وتأكيدا على حرصه على احترام مبدأ سمو الدستور.

إلا أنه يعيب على الرقابة الدستورية للتنظيمات أنها جوازية فكل من إجراء الإخطار والدفع بعدم الدستورية جوازي وليس وجوبي وهو ما ينقص من فعالية أداء المحكمة الدستورية وفي ذلك نقترح إما تحويل الإخطار من إجراء جوازي لإجراء وجوبي لضمان حماية أكثر للحقوق والحرريات وضمان سمو الدستور أو التوسيع من نطاق الهيئات المكلفة بالإخطار كمنح صلاحيات التدخل تلقائيا للمحكمة الدستورية كلما استدعت الضرورة مع تمديد آجال التدخل أو الإخطار.

نفس الحال بالنسبة للدفع بعدم دستورية التنظيمات على اعتباره وسيلة دفاع فعالة لحماية حقوق وحرريات الأفراد، إذ كان من المفروض توسيع جهات الإحالة بالسماح لجهات قضائية أخرى غير المحكمة العليا ومجلس الدولة بالإحالة المباشرة بالدفع بعدم دستورية التنظيمات أمام المحكمة الدستورية والسماح للهيئات القضائية إثارة الدفع تلقائيا متى ارتأت ذلك.

أما بخصوص المؤسسة الرقابية (المحكمة الدستورية) نجد ذاتها فإن أخذنا بالنص الدستوري فهي هيئة مستقلة أما لو نظرنا في تشكيلتها فهي غير مستقلة استقلالاً تاماً وهذا ما يدعو لإعادة النظر في تشكيلتها بصورة تتوافق مع الطبيعة القانونية للهيئة وهو ما يفتح آفاق جديدة في الدراسة تكمن في البحث عن مدى استقلالية هذه الهيئة وطبيعتها القانونية.

قائمة المراجع:

1. النصوص القانونية:

¹ المادة 195، 197 و 198 من دستور الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية لسنة 2020، السالف الذكر.

أ. الدستور

- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989 مصادق عليه في استفتاء 23 فبراير 1989، صادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 28 فبراير سنة 1989، ج.ر.ج. ج عدد 9 الصادر في 1 مارس سنة 1989 (ملغى).
- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، منشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438، المؤرخ في 07 ديسمبر سنة 1996، ج.ر.ج. ج عدد 76، الصادر في 08 ديسمبر سنة 1996، معدل ومتمم بالقانون رقم 02-03، المؤرخ في 10 أبريل سنة 2002، يتضمن التعديل الدستوري، ج.ر.ج. ج عدد 25، الصادر في 14 أبريل سنة 2002، معدل ومتمم بالقانون رقم 08-19، المؤرخ في 15 نوفمبر سنة 2008، يتضمن التعديل الدستوري، ج.ر.ج. ج عدد 63، الصادر في 16 نوفمبر سنة 2008، معدل ومتمم بالقانون رقم 16-01، المؤرخ في 06 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري، ج.ر.ج. ج عدد 14، الصادر في 07 مارس سنة 2016.
- دستور الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية لسنة 2020 مصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020 صادر بموجب المرسوم رئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2020 ج.ر.ج. ج عدد 82 الصادر في 30 ديسمبر سنة 2020.

ب. النصوص التشريعية

- القانون العضوي رقم 18-16 المؤرخ في 2 سبتمبر سنة 2018، يحدد شروط وكميات تطبيق الدفع بعدم الدستورية، ج.ر.ج. ج عدد 54 الصادر في 5 سبتمبر 2018.
- القانون العضوي رقم 22-19، المؤرخ في 25 يوليو سنة 2022، يحدد إجراءات وكميات الإخطار والإحالة المتبعة أمام المحكمة الدستورية، ج.ر.ج. ج عدد 51 الصادر في 31 يوليو سنة 2022.

ج. النصوص التنظيمية

- المرسوم الرئاسي رقم 22-93 المؤرخ في 8 مارس سنة 2022، يتعلق بالقواعد الخاصة بتنظيم المحكمة الدستورية، ج.ر.ج. ج عدد 17 الصادر في 10 مارس سنة 2022. نشير إلى أن المجلس الدستوري كان منظما وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 16-201 المؤرخ في 16 يوليو سنة 2016، يتعلق بالقواعد الخاصة بتنظيم المجلس الدستوري، ج.ر.ج. ج عدد 43 الصادر في 17 يوليو سنة 2016.
- رأي رقم 01/ر.م.د/د.ت.د. 24 مؤرخ في 4 رجب 1445 الموافق 16 جانفي 2024، يتعلق بتفسير عبارة واردة في المادة 195 (الفقرة الأولى) وفي المادة 141 من الدستور، ج.ر.ج. ج عدد 20 الصادر في 20 مارس 2024.
- النظام الداخلي للمحكمة الدستورية، منشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 75 الصادر في 13 نوفمبر سنة 2022.

2. الكتب

- فهد أبو العثم، القضاء الدستوري بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

3. المذكرات الجامعية

- بن سالم جمال، القضاء الدستوري في الدول المغاربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2015.
- خلة زكي وعويسي ساجد، الرقابة على دستورية التنظيمات، مذكرة مكتملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في القانون، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2025.

5. المقالات

- أوصيف سعيد، "آثار التأسيس الدستوري لآلية الدفع بعدم الدستورية"، مجلة صوت القانون، جامعة خميس مليانة، المجلد 7، العدد 1، ماي 2020.
- بومدين محمد، "رقابة المطابقة التي يمارسها المجلس الدستوري تعديل دستوري 2016، آليات مراقبة المطابقة التي يمارسها المجلس الدستوري وفقا للتعديل الدستوري 2016"، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة أحمد درايعية أدرار، المجلد 18، العدد 4، ديسمبر 2019.
- عمير سعاد، "النظام القانوني للمحكمة الدستورية في الجزائر -قراءة في أحكام التعديل الدستوري لسنة 2020-"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، المجلد 7، العدد 1، جوان 2021.
- غربي أحسن، "الرقابة على دستورية القوانين في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، المجلد 13، العدد 4، ديسمبر 2020.
- غربي أحسن، "آلية الإخطار للرقابة على دستورية القوانين في ظل التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي، بركة، المجلد 4، العدد 1، ماي 2021.
- مرابط حسان، "الطبيعة القانونية للمحكمة الدستورية في الجزائر"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، المجلد 10، العدد 2 جوان 2023.
- مليكة بن راشد وبوزيد بن محمود، "رقابة التنظيمات من طرف المحكمة الدستورية في الجزائر"، مجلة قضايا معرفية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 3، العدد 2، سبتمبر 2023.